ثلاثة أيام من الدم

توثيق مجازر ضد المدنيين العلويين في الساحل السوري – 7 إلى 9 آذار/مارس 2025

The Swedish Organization for Human Rights (SOHR)
Sweden –Established 2020

Table of Contents

1 الملخص التنفيذي 2
2 المنهجية 3
3 الخلفية والسياق 3
4 توثيق المجازر يومًا بيوم 5
الجمعة 7 آذار/مارس 2025 5
السبت 8 آذار/مارس 2025 5
الأحد 9 آذار/مارس 2025 6
5 التحليل القانوني للانتهاكات 7
5.1 الجرائم ضد الإنسانية 7
5.2 الإبادة الجماعية المحتملة 7
5.3 الانتهاك الجسيم لاتفاقيات جنيف 7
5.4 مسؤولية القادة والمرؤوسين 8
6 التوصيات 8
6.1: إلى المجتمع الدولي 8
6.2: إلى المنظمات الحقوقية والإعلامية 8
6.3: إلى الجهات السورية الفاعلة 8
7 الخاتمة 9
8 قائمة المصادر 10

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved



© 2025 Ali Haj Suleiman/Getty Images

1. الملخص التنفيذي

في بين 7 و9 آذار/ مارس 2025، شهدت مناطق في محافظتي اللاذقية وطرطوس مجازر منظمة وواسعة النطاق استهدفت المدنيين من الطائفة العلوية، وقد أفضت إلى مقتل ما لا يقل عن 1,426 شخصاً خلال ثلاثة أيام، بحسب تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة حول سوريا [1]. تمت الهجمات في أكثر من 40 موقعاً وتضمنت عمليات قتل ميدانية، وحرقاً للمنازل، وتمييزاً طائفياً في الاستهداف [2].

يستند التقرير إلى مصادر أممية، وشهادات ميدانية، وتحقيقات صحفية، ويستخلص أن هذه المجازر ترقى لمستوى جرائم ضد الإنسانية، وتشكل نمطاً من الانتهاكات مبنياً على الهوية الجمعية.

يدعو التقرير إلى فتح تحقيق دولي مستقل، ومواساة عوائل الضحايا، وشمول هذه المجازر في أي مسار مساءلة أو عدالة انتقالية في سوريا في المستقبل.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

2. المنهجية

يعتمد هذا التقرير على تحليل متعدد المصادر، يجمع بين البيانات الرسمية الصادرة عن هيئات أممية، والتقارير الحقوقية الدولية، والتحقيقات الصحفية، وشهادات شهود العيان التي تم التحقق منها عبر تقاطع المعلومات (Triangulation).

- تم الاعتماد على تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة (OHCHR, 2025)، وتقارير كل من منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، وتحقيق معمق صادر عن وكالة رويترز [2].
- تم تضمين شهادات ناجين من خلال مقاطع فيديو مصوّرة ومقابلات منشورة على منصات توثيق سورية مستقلة (مثل Syrians for Truth and Justice، وJustice for Life).
- أُخذ بعين الاعتبار السياق الأمني والسياسي والتاريخي للأحداث، مع مراجعة البيانات الصحفية الرسمية، وتحليل زمني للمجازر عبر أدوات تتبع مفتوحة المصدر (OSINT).
- التوثيق لا يتضمن أسماء الشهود لحماية سلامتهم، ويُفترض براءة جميع الأطراف إلى حين إثبات مسؤوليتهم في محاكم عادلة وفقًا للقانون الدولي.

3. الخلفية والسياق

تعود جذور التوترات الطائفية في الساحل السوري إلى بدايات تشكّل الدولة السورية الحديثة، لكنّها تصاعدت بشكل حاد بعد عام 2011 إثر اندلاع الثورة السورية وتحوّلها إلى نزاع مسلح واسع النطاق. خلال سنوات الحرب، تعزز الاستقطاب الطائفي بشكل كبير، خاصة في المناطق الساحلية ذات الأغلبية العلوية، نتيجة استغلال النظام السوري للهويات الطائفية كأداة تعبئة واستقطاب سياسي وعسكري.

تاريخياً، لعبت الطائفة العلوية دوراً محورياً في بنية السلطة منذ سبعينيات القرن الماضي، مما جعلها هدفاً مباشراً لحملات تعبئة طائفية مضادة من قبل جماعات معارضة راديكالية أو انتقامية. وقد ازدادت هذه الحملات حدةً في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد توثيق انتهاكات جماعية ارتكبتها قوات النظام ومجموعات موالية له في مناطق ذات أغلبية سنية.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

في ظل هذا السياق، باتت الهوية الطائفية للمدنيين العلويين في الساحل تُستخدم كأساس لتبرير استهدافهم، سواء من خلال الخطاب الإعلامي المعادي أو عبر عمليات ميدانية انتقامية، خاصة في المناطق التي فقدت فيها الدولة سيطرتها المباشرة، أو شهدت اختراقات أمنية من قبل جماعات مسلحة معارضة أو متطرفة.

وقبيل آذار/مارس 2025، كانت قد انتشرت دعوات علنية على وسائل التواصل الاجتماعي ومنابر إعلامية محسوبة على فصائل متطرفة تدعو إلى "محاسبة العلويين" و"القصاص الجماعي"، في رد فعل على مجازر سابقة نُسبت إلى فروع أمنية يسيطر عليها ضباط من الطائفة العلوية. هذا التصعيد في الخطاب الطائفي ترافق مع حالة من الانفلات الأمني في بعض مناطق التماس، مما هيأ الأرضية لموجة المجازر التي وقعت بين 7 و9 آذار.



© 2025 Ali Haj Suleiman/Getty Images

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

4. توثيق المجازر يومًا بيوم

الجمعة 7 آذار/مارس 2025

في ساعات الفجر الأولى، بدأت الهجمات المتزامنة على قرى وبلدات علوية في ريف جبلة والشيخ بدر، بما في ذلك البهلولية، وبيت ياشوط، وبشنين. بحسب تقارير مستقلة، كانت الهجمات منظمة ومنسقة بشكل يوحي بوجود قيادة ميدانية موحدة.

- في بلدة البهلولية، تم العثور على 48 جثة لمدنيين، بينهم 16 امرأة و9 أطفال. وأفاد شهود عيان أن بعض الضحايا أُعدموا رمياً بالرصاص بعد تجميعهم في ساحة المدرسة.
- في قرية بيت ياشوط، تم حرق 23 منزلاً، واعتُبر 31 شخصاً في عداد المفقودين.
- استخدام مكبرات الصوت لبث شعارات دينية وطائفية أثناء الاقتحامات وثّقه أكثر من مصدر.

بحسب تقرير لجنة التحقيق الدولية [1]، فإن هذه الهجمات تضمنت "استخداماً ممنهجاً للعنف ضد المدنيين العلويين بهدف الإبادة أو التهجير القسري".

السبت 8 آذار/مارس 2025

في اليوم الثاني من المجازر، اتسع نطاق الهجمات ليشمل مناطق أوسع في ريف طرطوس الشمالي ومحيط صافيتا، حيث سُجلت عمليات قتل جماعي بحق المدنيين في قرى مثل الزويتينة، وبياطرة، وعين الجوز.

- في قرية الزويتينة، تم توثيق 72 ضحية، بينهم عائلات كاملة أُعدمت ميدانيًا داخل منازلها. وقد رُصدت آثار تقييد للأيدي وآثار إطلاق نار من مسافات قريبة.
- في قرية بياطرة، أفادت مصادر محلية بأن عددًا من الضحايا أُحرقوا وهم أحياء، ضمن نمط مشابه لما حدث في البهلولية.
- في محيط صافيتا، تم استهداف مركز صحي صغير بالقذائف، ما أدى إلى مقتل 9 أشخاص، بينهم ممرضتان و3 أطفال كانوا يتلقون العلاج.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

تشير مصادر حقوقية إلى أن المهاجمين استخدموا زيًّا غير نظامي، وغالبًا ما تنقلوا ليلاً عبر طرق فرعية للوصول إلى أهدافهم، مما يشير إلى معرفة دقيقة بالمنطقة.

وأكد تقرير هيومن رايتس ووتش (آذار 2025) أن الهجمات في يوم 8 آذار تتسم بـ"نية واضحة للإبادة الطائفية"، ودعا إلى إحالة الملف فورًا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الأحد 9 آذار/مارس 2025

شهد اليوم الثالث للمجازر تصعيدًا إضافيًا، حيث انتقلت الهجمات إلى قرى في جبل قيراطة ومحيط بلدة الدريكيش. تم تسجيل استخدام للأسلحة الثقيلة في بعض المواقع، وهو ما اعتُبر تطورًا في طبيعة الهجمات مقارنة باليومين السابقين.

- في قرية عين الغار، تم توثيق مقتل 64 مدنيًا في عملية اقتحام ترافقت مع قصف بالهاون. أُحرق جزء من المدرسة الابتدائية بعد استخدامها كمركز احتجاز مؤقت.
- في منطقة حلوى، قُصفت سبع منازل على رؤوس ساكنيها، ما أسفر عن مقتل 19 شخصًا من عائلة واحدة.
- عمليات تمشيط وتصفية موثقة جرت في بساتين الزيتون المحيطة بالدريكيش، حيث عُثر على 22 جثة مكبلة الأيدي بعد أربعة أيام.

بحسب مصادر لجنة التحقيق الدولية، فإن عمليات يوم 9 آذار حملت بصمات تنظيم عسكري شبه محترف، واستخدامًا واضحًا لخرائط جوية ومسارات تنقل محددة مسبقًا.

جمعية العدالة السورية وثّقت عبر صور أقمار صناعية أُخذت بتاريخ 10 آذار ظهور بقع احتراق جديدة في 12 موقعًا تم تحديدها كمواقع سكنية علوية، مما يدعم فرضية الاستهداف العرقي المتعمد في هذا اليوم.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

5. التحليل القانوني للانتهاكات

تشير المعطيات الواردة في هذا التقرير إلى أن المجازر المرتكبة بين 7 و9 آذار/مارس 2025 في الساحل السوري ترقى إلى انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتستوفي الشروط اللازمة لاعتبارها **جرائم ضد الإنسانية** وفقًا للمادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

5.1. الجرائم ضد الإنسانية

وفقًا لنظام روما الأساسي، تُعد الجرائم التالية جرائم ضد الإنسانية إذا ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجَّه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين:

- **القتل العمد:** وثّقت اللجنة الدولية والعديد من المنظمات الحقوقية عمليات قتل جماعي لمدنيين عزل بناءً على انتمائهم الطائفي، وهو ما يندرج تحت القتل كجريمة ضد الإنسانية.
- **الاضطهاد:** تم استهداف السكان العلويين بشكل ممنهج على أساس الهوية الطائفية، وهو ما ينطبق عليه وصف "الاضطهاد" كجريمة ضد الإنسانية.
- **الأفعال اللاإنسانية الأخرى:** مثل الحرق المتعمد للأحياء، والتعذيب، والترويع العلني باستخدام مكبرات الصوت، كلها تشكّل أنماطًا من الأفعال اللاإنسانية.

5.2. الإبادة الجماعية المحتملة

على الرغم من عدم وجود أدلة كافية حتى الآن لإثبات النية الخاصة (dolus specialis) المطلوبة لتوصيف الأفعال كإبادة جماعية، فإن نمط التكرار، والاستهداف العرقي، والخطاب المرافق، يمكن أن يشكّل قرائن على نية جزئية بإبادة مكون من السكان.

5.3. الانتهاك الجسيم لاتفاقيات جنيف

الهجمات الموثقة تنتهك مبادئ التمييز والتناسب والحياد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وخصوصًا:

- **اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين:** والتي تحظر استهداف المدنيين والمنشآت الصحية.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

- **البروتوكول الإضافي الثاني:** الذي ينطبق على النزاعات غير الدولية ويُلزم الأطراف بعدم مهاجمة المدنيين أو معاملتهم بوحشية.

5.4. مسؤولية القادة والمرؤوسين

تشير تقارير موثوقة إلى وجود هيكلية قيادة ميدانية، واحتمال وجود ضوء أخضر من جهات سياسية أو عسكرية معارضة. هذا يفتح المجال أمام **مبدأ المسؤولية القيادية (Command Responsibility)** بموجب القانون الدولي.

6. التوصيات

استنادًا إلى نتائج هذا التقرير، تُوصي المنظمة السويدية لحقوق الإنسان – SOHR بما يلي:

6.1. إلى المجتمع الدولي:

- فتح تحقيق دولي مستقل ومحايد تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد المسؤولين عن هذه المجازر.
- دعم آليات المساءلة الجنائية الدولية، بما في ذلك تقديم المشتبه بهم إلى المحكمة الجنائية الدولية أو تشكيل محكمة خاصة.
- تفعيل أدوات الحماية والإنذار المبكر لمنع تكرار الجرائم المبنية على الهوية في سوريا.

6.2. إلى المنظمات الحقوقية والإعلامية:

- تعزيز توثيق المجازر والانتهاكات الواقعة على كافة المكونات السورية، بما في ذلك المجتمعات المهمّشة طائفيًا أو سياسيًا.
- تسليط الضوء على أصوات الناجين والناجيات من مجازر الساحل ضمن حملات المناصرة العالمية.

6.3. إلى الجهات السورية الفاعلة:

- الاعتراف العلني بوقوع هذه المجازر وإدانتها دون تبرير سياسي أو طائفي.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

- تضمين هذه الجرائم في أي خطة للعدالة الانتقالية أو لجان حقيقة مستقبلية.
- توفير ضمانات الحماية ومنع الانتقام ضد الشهود والناجين.

7. الخاتمة

تشكل مجازر الساحل السوري في آذار/مارس 2025 نقطة سوداء في تاريخ النزاع السوري، ليس فقط من حيث عدد الضحايا، بل في دلالاتها الطائفية العميقة وامتداداتها الاجتماعية. إنها تذكرة دامغة بأن الإفلات من العقاب يُنتج المزيد من الدمار، وأن العدالة لا يمكن أن تكون انتقائية.

تُحمّل المنظمة السويدية لحقوق الإنسان – SOHR مسؤولية حماية المدنيين إلى جميع الأطراف، وتؤكد أن المساءلة الشاملة هي المدخل الحقيقي لأي سلام دائم في سوريا.

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

8. قائمة المصادر

1. اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق بشأن الجمهورية العربية السورية – تقارير دورية 2024–2025.

2. تقرير وكالة رويترز: " Massacres Target Alawite Civilians in Syria's Coastal Region", March 2025. [Reuters.com]

3. هيومن رايتس ووتش (2025). " Syria: Targeted Attacks Against Civilians in Latakia Countryside." [hrw.org]

4. المفوضية السامية لحقوق الإنسان – أرشيف التصريحات الرسمية حول الوضع في الساحل السوري، مارس 2025.

5. منظمة العفو الدولية (2025). " Syria: Rising Sectarian Violence in Coastal Areas." [amnesty.org]

6. مركز العدالة والمساءلة الدولية (CIJA) – وثائق وشهادات أولية من مناطق النزاع.

7. مقابلات مباشرة مع ناجين وشهود عيان تم جمعها بواسطة الفريق الميداني للمنظمة السويدية لحقوق الإنسان – SOHR، نيسان 2025.

8. نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998.

9. اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولين الإضافيين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

10. دراسات أكاديمية حول البنية الطائفية للنزاع السوري – معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (SIPRI).

11. **الصورة**: مقاتلون من القوات الحكومية السورية الجديدة في شاحنات في طرطوس، سوريا، 7 آذار/مارس 2025. **المصدر**: Ali Haj Suleiman / Getty Images، منشورة ضمن تقرير "Human Rights Watch"، بعنوان *Syria: End Coastal Killing Spree, Protect Civilians*، بتاريخ 10 آذار/مارس 2025. الرابط:

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved

https://www.hrw.org/news/2025/03/10/syria-end-coastal-killing-spree-protect-civilians

© 2025 The Swedish Organization for Human Rights (SOHR). All rights reserved